الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف

ما هي الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف؟

يتمتع المؤلفون وفنانو الآداء والمصورون الفوتوغرافيون وغيرهم من مالكي الحقوق بالحق الاستئثاري لمنح ترخيص استغلال مصنفاتهم بموجب قانون حقوق المؤلف. وقد يقومون بنقل حق إدارة حقوقهم لمنظمات تعرف بجمعيات الإداراة الجماعية "collective societies" أو الإدارة الجماعية "collectives" لتنوب عنهم في إدارة حقوقهم. وقد يقدمون على ذلك من خلال اتفاقية طوعية أو نظام تشريعي. وفي واقع الأمر، توجه الحقوق إلى إحدى جمعيات الإدارة الجماعية التي تهدف في الوصول إلى المستخدم النهائي بشكل أكثر كفاءة عوضاً عن الاتصال بأصحاب الحقوق بشكل فردي.

وهناك عدة جمعيات إدارة جماعية تتعامل مع الحقوق المختلفة. وبوجه عام، توفر جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الأداء رخص الأداء الموسيقي للجمهور وبث الموسيقى المسجلة في الأماكن العامة مثل هيئات الإذاعة ومحطات التلفزيون والمطاعم والمحلات. كما يقتضي أي استخدام للموسيقى في مكان عام، كملهى مثلاً، الحصول على رخصة تسجيل صوتي من جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الأداء الفونغرافي التي تنوب في ذلك عن صاحب حقوق المؤلف، والتي عادة ما تكون شركات التسجيلات الصوتية. وترخص جمعيات الإدارة الجماعية لـــ"حقوق المؤلف الميكانيكية" (Mechanical Copyright) التسجيل الموسيقي في مختلف أشكاله مثل إعادة توزيع أغان سبق إصدارها أو استخدام مقاطع موسيقية في أفلام الفيديو الخاصة بالأفراح والمناسبات الشخصية. كما ترخص جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق الفنانين والمصممين مصنفات فناني الرسوم الكرتونية والمتحركة والمعماريين وغيرهم. وبالإضافة لذلك، قد تتكون جمعيات إدارة جماعية في المجالات المتخصصة مثل الموسيقى الكنسية، والبث الإذاعي والتلفزيوني للأغراض التعليمية، الخ.

وبوجه عام، تقوم جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف بالأدوار التالية:

- ترخيص استخدام المصنفات المحمية التي يعد استخدامها *مخالفاً للقانون إلا من خلالها* وذلك للمستخدمين مثل الأفراد، والمكتبات، ومنظمات البث الإذاعي ووكالات النسخ الفوتوغرافي، الخ.
- جمع الإتاوات وتوزيع العائد المادي على أعضائها من مالكي الحقوق.
- العمل على إنفاذ حقوق مالكي الحقوق التي تنوب عنهم.
- عقد الاتفاقيات التبادلية مع جمعيات الإدارة الجماعية في البلاد الأخرى لتفعيل الترخيص عبر الحدود.

ولا توجد جمعيتان للإدارة الجماعية متماثلتان تماماً. فتتباين الجمعيات فيما بينها في الإطار القانوني التي تأسست بموجبه، وتختلف في هيكلها التنظيمي والعمليات التي تؤديها وفي الحقوق التي تمنحها. وهناك بعض جمعيات الإدارة الجماعية التي لا تمنح رخصًا على الإطلاق. وعوضاً عن ذلك، تقوم بجمع عائد مبيعات آلات النسخ مثل ماكينات النسخ الفوتوغرافي والفاكس وأقراص الكمبيوتر الصلبة (hard disks)، والتي تعرف باسم "ضريبة الماكينات". وفي الغالب تكون جمعيات الإدارة الجماعية منظمات غير ربحية يملكها أعضاؤها، أى مالكو حقوق المؤلف.

منظمات حقوق النسخ (PROs)

قد يقتضي على مكتبة أن تحصل على رخص من إحدى جمعيات الإدارة الجماعية السابق ذكرها وذلك في سياق الأعمال التي تقوم بها. بيد أن الجمعية التي تتعامل معها المكتبات في الأغلب ستكون إحدى منظمات حقوق النسخ (reproduction rights organizations). وتقوم منظمة حقوق النسخ عادة بترخيص النسخ الفوتوغرافي للكتب والدوريات وغيرها من المواد في قطاعات النشر والمصنفات المطبوعة، كما يمكن أيضاً أن تمنح التراخيص الخاصة بالنسخ الرقمي.

ومنظمة حقوق النسخ، كغيرها من جمعيات الإدارة الجماعية، هي وسيط بين مالكي الحقوق والمستخدمين. حيث يقوم مالكو الحقوق مثل المؤلفين والناشرين بتفويض منظمة حقوق النسخ لتنوب عنهم في

إدارة حقوقهم الخاصة بالنسخ الفوتوغرافي. وقد تقوم جمعية الإدارة الجماعية بعد ذلك بإصدار الرخص للأفراد والمؤسسات لاستخدامات محددة للمصنفات المحمية. وتعمل منظمة حقوق النسخ على جمع رسوم الترخيص، وبعد استقطاع التكاليف الإدارية يعطى المبلغ المتبقي كإتاوات لمالكي الحقوق. وهناك منظمات لحقوق النسخ في أكثر من خمس وخمسين دولة في أوروبا، وآسيا/الباسيفيك، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وإفريقيا. وتقوم العديد من منظمات حقوق النسخ بإجراء المفاوضات لعقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها حتى يتسنى لها ترخيص المصنفات التي لديها وإعطاء الإتاوات لمنظمة حقوق النسخ "الشقيقة" في الدولة الأخرى، فعلى سبيل المثال سيتم دفع رسوم التصوير الفوتوغرافي لمصنف أمريكي مرخص في جامعة بجنوب إفريقيا لمنظمة الإدارة الجماعية الأمريكية المعنية[21].

الممارسات

هناك عادة ثلاثة أنواع أساسية من الرخص. وبعض الرخص غير قابلة للتفاوض حيث تحتوي على قوائم ثابتة بالأسعار وفقاً لحجم ونوع المنظمة ونطاق النسخ. وبالنسبة للرخص الممنوحة لقطاعات بأكملها، مثل قطاع التعليم العالي، فيمكن في الأغلب التفاوض بشأنها.

الرخصة الفردية (Individual License). هي رخصة تتعلق بمصنف بعينه يستخدمه فرد ما بطريقة محددة، وبعبارة أخرى، تستخدم في موقف فردي غير متكرر. كأن تريد مكتبة أن ترقمن مقالة بدورية مطبوعة لتضعها في مقررات الطلاب المتاحة على الإنترنت.

الرخصة الشاملة (Blanket License). تضم الرخصة الشاملة مصنفات جميع مالكي الحقوق في فئة ما. ومن أمثلة ذلك، قد تحصل هيئة بث إذاعي على ترخيص استخدام نوع معين من الموسيقى لفترة زمنية محددة كموسيقى الروك أند رول الخاصة باحتفال أقيم في الستينيات.

الرخصة القانونية (Legal License). في بعض الدول، تمنح رخص النسخ بموجب القانون ويحق لمالكي الحقوق الحصول على إتاوات royalty في المقابل تقوم بجمعها منظمة حقوق النسخ. وفي هذه الحالة، لا يعد الحصول على تصريح مالكي الحقوق ملزماً. وإذا تم تحديد قيمة الإتاوة بموجب القانون يطلق على الرخصة اسم "الرخصة التشريعية." أما إذا كان لدى مالكي الحقوق الحق في التفاوض حول قيمة الإتاوة مع المستخدمين، فتعرف الرخصة باسم "الرخصة الإجبارية".

الرخصة الجماعية الموسعة (Extended Collective License). من البديهي أن جمعية الإدارة الجماعية تستطيع إبرام اتفاقيات رخص بالنيابة عن مالكي الحقوق الأعضاء فيها فقط. لكن الرخصة الجماعية الموسعة تمد من حيز نفاذ رخصة حقوق المؤلف لتشمل أيضاً حقوق مالكي الحقوق غير الممثلين في الجمعية. وتوفر هذه الرخصة المستخدمين بضمات نسخ المواد المتاحة بشكل قانوني بدون تهديد مواجهة الدعاوى الفردية من أصحاب الحقوق غير الأعضاء في جمعيات الإدارة الجماعية التي منحتهم الترخيص. وقد تبنت مثل هذه الرخص دول أوروبا الشمالية في الأصل، وفي الوقت الحاضر يستخدمها عدد قليل من الدول الأخرى.

وبمرور الوقت، تطور دور جمعيات الإدارة الجماعية ليشمل الالتزام بحقوق المؤلف وإنفاذها. فعلى سبيل المثال، تحث حملة كوبيواتش التابعة لوكالة ترخيص حقوق المؤلف بالمملكة المتحدة الجمهور على الإبلاغ عن عمليات النسخ غير المرخصة نظير مكافآت قد تصل إلى 30 ألف يورو (40 ألف دولار)[22]. وقد أبرم الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ (IFRRO) اتفاقية تعاون مع منظمة الويبو "لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في أنحاء العالم"[23]، كما يعمل الاتحاد على إقامة الندوات والدورات التدريبية في مختلف الدول.

[21] Robinson, Gérard Legal Access-The Mediating Role Of The RROs In Copyright Licensing

[22] http://www.copywatch.org/index.htm

[23] Collective Management in Reprography WIPO/IFRRO

سياسات المكتبات والموضوعات المتعلقة بها

يمكن لجمعيات الإدارة الجماعية أن توفر للمستخدمين، مثل المكتبات والمؤسسات التعليمية، العديد من المزايا، منها:

- تمكن الجمعيات المستخدمين من القيام بشكل مشروع بالنسخ الذي يعد مخالفاً للقانون إلا من خلالها. وبعبارة أخرى، تسمح للمكتبات ومستخدميها بنسخ أكثر مما هو متاح من خلال الاستثناءات التشريعية (بالطبع مقابل رسوم).

- تخفف الجمعيات عن المكتبات عبء الحصول على إجازات للحقوق، بحيث لا يتحتم عليها الاتصال بكل فرد من مالكي الحقوق للحصول على رخصة لاستخدام مصنفه. وفي حالات عديدة، قد يعد ذلك ضرباً من ضروب المستحيل (انظر "المصنفات اليتيمة").

- تخاطب الجمعيات مشكلة التعقد المتزايد للحصول على إجازات الحقوق حيث أنه حتى المصنفات الأدبية، فضلاً عن مصنفات الوسائط المتعددة، قد تحتوي على حزمة كاملة من الحقوق. وبدون عملية فعالة للحصول على إجازات الحقوق، ستكون إتاحة المصنفات بشكل قانوني حتى للمستخدمين حسني النية مزعجة أو حتى مرفوضة.

- عادة ما تدفع الجمعيات تعويضاً للمكتبات مقابل أي انتهاك غير مقصود فيما يتعلق بالمصنفات المرخصة.

بيد أن الممارسات في الواقع لا تكون دائماً على نفس المنوال السابق. فعلى الرغم من أن المكتبات تعد من أكبر عملاء منظمات حقوق النسخ، إلا أن العلاقة بينهما لم تكن دائما سلسة. فالمؤلفون والناشرون يمثلون من خلال كل منظمات حقوق النسخ، لكن نادراً ما يُمثّل المستخدمون من خلالها. إن منظمات حقوق النسخ تلعب دور الوسيط بين مالكي الحقوق والمستخدمين، لكنها طرف غير حيادي. فإن هدف منظمات حقوق النسخ هو كسب أكبر عائد مادي لأعضائها (المؤلفين والناشرين)[24] وضمان أن مصالحهم تأتي في المقام الأول[25].

ولدى المكتبات عدة مخاوف نتيجة لتعاملها مع جمعيات الإدارة الجماعية، منها ما يلي:

- انعدام الكفاءة. فأحياناً تكون الجمعيات شديدة البطء في استجابتها لطلبات المكتبات للحصول على الرخص.

- انعدام الشفافية. قد لا تتسم الأسس التي يتم حساب الرسوم وفقاً لها بالوضوح كما تبدو التكلفة الإدارية غير متناسبة، وهي التكاليف التي تستقطع من المبلغ المدفوع لأصحاب الحقوق.
- تكون المكتبة في موقف ضعيف للمساومة، كما هو شأنها عندما تتفاوض مع الناشرين لإتاحة الموارد الإلكترونية. فتحتفظ منظمات حقوق النسخ بالحقوق الاحتكارية بالنيابة عن أصحاب الحقوق، ومن ثم قد يتحتم على المكتبة أن تقبل بالثمن المحدد في النهاية بشكل غير قابل للتفاوض أو المساومة.

- قد تتضمن الرخص بنودًا في غير مصلحة المكتبات مثل البنود التي تنزع الاستثناءات التشريعية الواردة على قانون حقوق المؤلف، مما يقتضي على المكتبة أن تسعى للحصول على رخصة وأن تتحمل تكلفة رسومها.

[24] www.ifrro.org/upload/documents/Emergent-RROs-1997.pdf
[25] http://www.cla.co.uk/about/vision.html

انظر أيضاً "العلاقة بين حقوق المؤلف وقانون العقود: الموارد الإلكترونية وإتحادات المكتبات".

ولمعالجة بعض هذه المخاوف، تتبنى المكتبات مجموعة من القواعد في تعاملها مع جمعيات الإدارة الجماعية لضمان أن الأخيرة تتسم بالانفتاح والمسئولية والشفافية والكفاءة وأنها تقوم بممارسات عادلة عند تعاملها مع جميع الأطراف المعنية على حد سواء. ويجب إرساء إجراءات سهلة للتعامل مع الشكاوى، مثل أن يتم تسوية المنازعات بشكل مستقل وأن تكون آليات الإشراف الخارجي على الجمعيات منصفة.

ويجب على المكتبات أن:

- تكون أو تنضم إلى اتحاد للمكتبات للحصول على قوة أكبر للمساومة عند تفاوضها بخصوص الرخص.
- لا تقدم على توقيع رخصة أي مصنف لا تحتاج إليه. فتكون الرخصة ضرورية عندما تزيد متطلبات النسخ عن النسبة التي يسمح بها القانون. فإذا كانت ممارسات التصوير الفوتوغرافي في المكتبات تقع في نطاق الاستثناءات الواردة على قانون حقوق المؤلف الوطني غير الملزمة بدفع أية تعويضات، تصبح الرخصة في هذه الحالة غير ضرورية.
- لا توقع رخصة تعلو بنودها على الحقوق التشريعية للاستخدام بموجب قانون حقوق المؤلف.
- تتمسك بأن تكون (المكتبة) طرفاً في أية مفاوضات، وليس الطرف الموقع القانوني فقط.
- تصر على اتسام الإدارة الداخلية للأموال وجمعها وتوزيعها بالشفافية والكفاءة.

إن عدد جمعيات الإدارة الجماعية المشتركة في ترخيص حق مالي واحد لاستخدام مصنف محمي غير ثابت. فقد يتم استبعاد بعض فئات من المصنفات بل بعض أصحاب الحقوق من الرخص. وقد يتحتم على المكتبات أن تتعامل مع أكثر من منظمة لحقوق النسخ لفئات مختلفة من المواد مثل الكتب والخرائط والنوت الموسيقية المطبوعة والصور الفوتوغرافية. وقد لا تتمع إحدى منظمات حقوق النسخ بالحقوق الرقمية التي يحتفظ بها صاحب الحقوق. ومن ثم يجب على المكتبات الاستفادة من جمعيات الإدارة العامة التي من خدماتها تقديم كل الرخص اللازمة لجميع أنواع المصنفات والحقوق؛ ومن ضمنها الحقوق؛ الرقمية في دفعة واحدة.

التحديات في الدول النامية

في إجتماعه المئوي عام 1996، أصدر الاتحاد الدولي للناشرين قراراً يدعو فيه إلى إنشاء منظمة مستقلة لحقوق النسخ في كل دولة في العالم. وقد قام الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ بإنشاء لجان إقليمية لآسيا/الباسيفيك، وإفريقيا والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمفوضة لمد يد العون لتطوير الإطار القانوني ولإنشاء وتشجيع منظمات حقوق النسخ ولمحاربة جميع أشكال النسخ غير القانوني في الأقليم المعني.

ويعي الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق النسخ أن منظمات حقوق النسخ المنبثقة قد تم تأسيسها في بلاد تملك موارد قليلة بالمقارنة بما لديها من مشاكل سياسية واقتصادية وإجتماعية[26]. ومما يدعو للتعجب، أنه على الرغم من ذلك فإن قطاع السوق الأول المستهدف من قبل منظمات حقوق النسخ المنبثقة هو عادة قطاع التعليم. ويرجع هذا إلى حد ما بسبب كون المدارس والجامعات من الناسخين المسرفين للمواد المحمية بموجب حقوق المؤلف، ولكن السبب الرئيسي هو هو سهولة الوصول إلى صانعي القرار. وحيث إن الهدف هو تحقيق أكبر عائد في أقل وقت ممكن، فتستهدف أيضاً المنظمات الكيانات الممولة من المال العام، والهيئات الحكومية والمكتبات والمعاهد الثقافية والبحثية.

إن إتاحة مصادر المعلومات والمعارف متطلب جوهري لاحتياجات التعليم والتدريب في الدول الفقيرة، حيث يعد رأس المال البشري العامل الرئيسي للتنمية. ومن الضروري ألا يتم تحويل الموارد القليلة

[26] www.ifrro.org/upload/documents/Emergent-RROs-1997.pdf

المخصصة للاحتياجات التعليمية الأساسية، أو للأنشطة الأكثر أهمية أو لشراء الموارد الأولية للمكتبات التي يعتمد عليها أغلبية الطلاب بشكل كلي.

وهناك عامل آخر وهو أن مناطق محددة، مثل إفريقيا، لا تعد مستهلكاً للمواد المحمية بموجب حقوق المؤلف، وهو الأمر الذي يدعو للتخوف حيال أن تصبح منظمات حقوق النسخ الإفريقية "جامعة للعائد الأجنبي"[27]، أي أنها ستقوم بإرسال أموال خارج البلاد أكثر مما ستتلقاه في المقابل. وعلى الرغم من وجود ترتيبات خاصة بالترخيص الثنائي لمنظمات حقوق النسخ المنبثقة، فتوخي الحذر مطلوب لضمان أن المفاوضات مع المكتبات وكذا جمع وتوزيع الإتاوات على المبدعين المحليين تتسم بالانفتاح والشفافية.

بيد أنه إذا بدأت منظمات حقوق النسخ المنبثقة أنشطتها في القطاع التجاري مثل الخدمات المالية وشركات الصيدلة والأعمال المهنية (المكاتب القانونية، والمحاسبين، والمعماريين، الخ)، بدلاً من استهداف الكيانات الأكثر فقراً وضعفاً في القطاعات غير التجارية، سيكون ذلك أكثر عدلاً.

الإفادات والمصادر الخاصة بموقف المكتبات إزاء الإدارةا لجماعية لحقوق المؤلف

- الاتحاد الأسترالي للمكتبات والمعلومات: جمعيات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف قواعد التعامل المقترحة.
http://alia.org.au/advocacy/submissions/code.of.conduct.html
- رد فعل منظمة إبيدا لورقة عمل المفوضية الأوروبية حول إدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
http://www.eblida.org/position/CollectiveManagement_Response_July05.htm

المراجع

- الإدارة الجماعية للتسجيل الصوتي IFRRO/WIPO(2005)
http://www.ifrro.org/show.aspx?pageid=library/publications&culture=en

- دانيال جرافيس (2006). الأدوار المتغيرة لمنظمات حقوق النسخ. تحت الطبع
Gervais, Daniel (2006). The Changing Roles of Copyright RROs. In Press.

- نوتشيه س. إنينا (2006). نظام ملكية فكرية لإفريقيا يهدف إلى التنمية
Nwauche S. Enyinna (2006). A Development Oriented Intellectual Property Regime For Africa
www.codesria.org/Links/conferences/general_assembly11/papers/nwauche.pdf

[27] Nwauche S. Enyinna (2006). A Development Oriented Intellectual Property Regime for Africa